

## دور المصارف في تمويل التنمية الاقتصادية

(دراسة حالة تطبيقية في مصرف التنمية فرع هون للفترة (2006 / 2009)

ا.سعدة مسعود محمد الجديد / المعهد العالي للعلوم والتقنية الجفرة / بسوكنه

[Jdydsdh@gmail.com](mailto:Jdydsdh@gmail.com)

### مستخلص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المصارف في تمويل التنمية الاقتصادية في مصرف التنمية فرع هون لما له من دور في الدفع بعجلة الاقتصاد نحو الأفضل في ليبيا بشكل عام ومنطقة الجفرة بشكل خاص ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم وضع إشكالية رئيسية: وهي ما هو دور المصارف في تمويل التنمية الاقتصادية؟ ضمن هذه الإشكالية تدرج عدة أسئلة فرعية منها: أين يظهر الدور التموي للمصارف؟ التساؤلات هل تساهم المشاريع التي يمولها مصرف التنمية في دفع عجلة التنمية؟، واعتمدت الدراسة في الإطار النظري على المنهج التاريخي واستخدام المراجع والدراسات والمقالات لوصف الحالة، أما في الجانب العملي فقد تم جمع البيانات والمعلومات من خلال أخذ أربع سنوات متتالية لتتم تحليلها ومقارنتها ودراستها بما يخدم الحالة، كما تضمنت الدراسة عرض كامل لمشروع اقتصادي قائم في منطقة الجفرة ممول من مصرف التنمية فرع هون، وأظهرت نتائج الدراسة أن المصارف لها دور ملحوظ في دفع عجلة التنمية، يقوم مصرف التنمية بدور إيجابي في تمويل المشروعات وهذا ما يؤدي إلى الدفع والتطوير بعجلة التنمية الاقتصادية.

**الكلمات المفتاحية:** المصارف (تعريفها، مبادئها، أهميتها، أهدافها، خصائصها، طرق تمويلها، التمويل).

**التنمية الاقتصادية:** (مفهومها، أهدافها، عواملها، إستراتيجية التنمية الاقتصادية).

### Abstract:

This study aims to know the role of 1 banks in financing development and to know the extent of economic development through the development of banks and to know the aspects through

which economic development is financed, as the study relied on a major problem which is (What is the role of banks in financing economic development) from which it emerged Several sub-questions, including whether the volume of loans provided by the bank is continuously developing and whether the projects financed by the Development Bank contribute to advancing the development process and to answer these problems are also reinforced by hypotheses that have been tested. The economic field and the other hypothesis, which is to show the developmental role of commercial banks from savings, investment, and foreign trade operations, and the hypothesis that says that projects financed by the Development Bank contribute to advancing development, as the study community relied on commercial banks in general and the study sample on the Development Bank, Hoon Branch. A customer of the Development Bank, the Hoon branch, to find out the addition made to the economy by providing a loan to one of the Clients and thus knowing the extent of its contribution to financing the economic development in Libya. This study reached a number of results, including that the Development Bank has a major role in raising the wheel of development as well as providing new job opportunities for job seekers.

**Keywords:** banks :( definition, principles, importance, objectives, characteristics, methods of Financing, financing).

Economic development :( concept, objectives , factors, and strategy for economic development).

#### المقدمة:

يحتل القطاع المصرفي مركزا رئيسيا في معظم المجالات الاقتصادية والمالية، وأن ازدهار الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا من خلال العمليات التي تقوم بها المصارف عن طريق سياستها الإقراضية التي تسعى من خلالها إلي استهداف القطاعات الأكثر إنتاجا والأكثر حاجة للتمويل من جهة وتحقيق أهدافها العامة من جهة أخرى، وإن مختلف العمليات التي تقوم بها المصارف تتماشى وفق معايير المصرف، ولها شروط ومراحل يجب أن تتبعها بداية من تقييم الجهة الطالبة للقرض كما تتدخل الدولة عن طريق المصرف المركزي بالرقابة علي منح الائتمان من طرف المصارف وهي المحرك

الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية لما تلعبه من دور في جميع المعاملات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية، وتتدخل في جميع القطاعات والأنشطة حيث لا يمكن أن ينشأ اقتصاد قوي بدون البنوك التتموية .

#### مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف علي دور المصارف في تمويل التنمية الاقتصادية لما لها من أثر إيجابي في الدفع بعجلة الاقتصاد نحو الأفضل والسؤال الرئيسي: ما هو دور المصارف في تمويل التنمية الاقتصادية؟ والذي انبثق منه عدة أسئلة فرعية :

1. هل توجد علاقة بين المصارف وعمليات التنمية الاقتصادية ؟
2. هل تساهم المشاريع الاقتصادية التي يمولها مصرف التنمية في دفع عجلة التنمية ؟

#### أهداف الدراسة:

- 1\_ معرفة دور القروض المقدمة من المصارف في تمويل التنمية الاقتصادية.
- 2\_ معرفة مدى تطور الاقتصاد من خلال تطور المصارف.
- 3\_ معرفة الجوانب التي يتم من خلالها تمويل التنمية الاقتصادية.
- 4\_ بعد الدراسة والتحليل الخروج بتوصيات واقتراحات يستفاد منها في المستقبل.

#### أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية دراسة في الاتي:
- 1\_ إبراز دور المصارف وأثرها في دفع عجلة التنمية.
  - 2\_ التنبيه بالمشاكل التي يمكن ان تواجه المصارف في تعاملاتها مع عملاء المصرف.
  - 3\_ تساهم في التعرف على دور مصرف التنمية فرع هون وما يحققه من فرص عمل تخدم المنطقة الموجود بها.

### منهج الدراسة:

الجانب النظري: اعتمدت هذه الدراسة في الإطار النظري على المنهج التاريخي. والمراجع والمقالات والرسائل العلمية المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة للتعريف بالمتغيرات.

الجانب العملي: دراسة تحليلية باستخدام أسلوب المقارنة لأربع سنوات متتالية للبيانات الصادرة عن مصرف التنمية فرع هون.

### حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: دور المصارف في تمويل التنمية الاقتصادية.

الحدود المكانية: مصرف التنمية فرع هون.

الحدود الزمنية: الدراسة من سنة 2006 إلى 2009 م.

### الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي منها:

- دراسة/إدريس محمد الحاج(2009) بعنوان دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة بمحلية الدويم ، هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى مساهمة المؤسسات المالية (محلية الدويم) في تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة، والوقوف علي الصعوبات التي نواجه المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة، توصلت الدراسة الى ضرورة العدالة في توزيع فرص الاقتراض، ونشر ثقافة التمويل الأصغر في الأوساط الشعبية والحكومية، واستخدام أساليب التمويل الإسلامي وآلياتها ورفع كفاءة المؤسسات التمويلية العامة في تنفيذ المشاريع من خلال استقطاب الكفاءات في مجال التمويل الأصغر.

- دراسة/حسن عثمان (2009) بعنوان دور مؤسسات التمويل في توفير الأموال اللازمة للصناعات الصغيرة . هدفت الدراسة الى معرفة الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل في توفير الأموال الأزمة ومعرفة معوقات الأداء والصناعات الصغيرة

وأوصت الدراسة الى ضرورة إزالة اختناقات التمويل وفتح قنوات التمويل ويجب تسليط الضوء على منتجات الصناعات الصغيرة.

### مصطلحات الدراسة:

- **تعريف المصارف:** هي تلك المؤسسات المالية التي تتخصص في تلقي الودائع، ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات مثل شراء أو بيع أوراق تجارية وتحصيل الأوراق التجارية، وخصم الكمبيالات وقبولها وشراء وبيع العملة الأجنبية وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتقديم الاستشارة المالية.

- **التنمية الاقتصادية:** هي نشاط مخطط له يهدف الى إحداث تغيرات على الفرد والجماعة والتنظيم حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية.

- **مفهوم التمويل:** هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأسمال ثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

- **مفهوم الائتمان:** هي الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

### الجانب النظري :

#### ماهية المصارف وأنواعها وأهميتها:

هناك عدة تعريفات للمصارف أهمها ما يلي:

1. هي مؤسسة لها تصريح من الجهات الحكومية في الدولة بقبول الودائع ومنح القروض للشركات أو الأفراد ودفع قيمة الشيكات وتقديم خدمات تحويل العملة وإدارة الثروات وتلعب البنوك دورا أساسيا في الاقتصاديات الحديثة حيث كلما زاد حجم التعامل

مع البنوك كنسبة من الاقتصاد كلما دل ذلك على تقدم الأسواق المالية في هذه الدولة. (عبد القادر عطية، 2003/2002، ص12)

2. هي مؤسسات مالية وسيطة تسهل عملية العرض والطلب على النقود فيقوم من لديه فائض من الثروة يزيد عن حاجته بالاحتفاظ به في البنك ثم يقوم البنك بإقراض الشخص الذي يحتاج لسيولة أو مبلغ معين من المال ما يحتاجه مقابل ضمان أو أصل ثابت (الصادق، 2013/2012، ص3)

3. يعرف البنك بأنه منظمة توفر للأشخاص والمؤسسات إمكانية استثمار المال فيها أو اقتراضه أو التحويل بين العملات (سامر، 2009، ص13)

#### أنواع المصارف (الموسى، 2000، ص276):

1. **المصارف المركزية** هي أساس النظام المصرفي لأي دولة فهو المنوط بإصدار الأموال والحفاظ على قيمة العملة الرسمية للدولة من الانخفاض أمام العملات الأجنبية كما يتحكم بالسيولة النقدية في السوق لمعالجة حالات التضخم والانكماش عن طريق رفع أسعار الفائدة أو زيادة معدل الضرائب.

2. **المصارف التجارية**: وهي المصارف التي تعتمد على تلقي الأموال من المودعين واستثمارها أو منحها للمقترضين مقابل أسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزي وفقا لحالة السوق.

3. **المصارف الاستثمارية**: وهي المصارف التي تقوم بتمويل المشروعات الاستثمارية الكبرى لتنشيط الاقتصاد كما تقوم بعملية إصدار الأوراق المالية كالأسهم والسندات الخاصة بالشركات المساهمة يمكن أن تدخل هذه البنوك أيضا كشريك في بعض المنشآت الصناعية الكبرى.

4. **المصارف الصناعية** تأخذ هذه البنوك على عاتقها تنشيط الجانب الصناعي فتوفر للمنشآت الصناعية ما تحتاجه من قروض سواء كانت متوسطة او طويلة الأجل كما تقوم بعمل دراسات الجدوى التي تحتاجها أي منشأة صناعية جديدة.

5. المصارف العقارية: تختص هذه المصارف بالجانب العقاري فتقدم القروض الأزمة للتنمية العقارية وإنشاء المشاريع العقارية الكبرى.
6. المصارف الزراعية: تهتم المصارف الزراعية بتوفير كافة المستلزمات الزراعية التي يحتاجها الفلاحون بما فيها القروض اللازمة لشراء المبيدات والمحاصيل وغيرها.
7. المصارف الإسلامية: هذه المصارف لا تعتمد مبدأ الفائدة الثابتة كغيرها من البنوك التجارية فهي تقوم بتمويل العمليات التي يحتاجها المقترض وفقا الأحكام الشرعية الإسلامية.
8. مصارف الادخار: هذه المصارف تهتم بطبقة ذوي الدخل المنخفضة فتقبل الودائع الصغيرة وتعطي عليها فوائد لتشجيع هذه الطبقة على الادخار.

#### أهمية المصارف :

- تظهر أهمية المصارف في أدائها الضخم مع كميات الودائع الكبيرة التي تتعامل معها وذلك لما يلي (محمد عبدالفتاح، 2006، ص19): **الإنسان و المجتمع**
1. المصرف يوفر للعملاء جميع العمليات في اقل المخاطر لأن المصرف يضمن حق عملائه.
  2. تعتبر المصارف أحد أشكال الابتعاد عن المخاطر المالية والتقليل منها لأن المصرف يتعامل مع أكثر من مشروع ومع أكثر من عميل.
  3. يتيح المصرف الفرصة لأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة للدخول في الاستثمارات طويلة الأجل والاستفادة من الأرباح الناتجة عن هذه الاستثمارات.
  4. حفظ النقود من مخاطر السرقة التي من الممكن أن تتعرض لها المنازل كذلك في حال تعرض المصرف للسرقة فهو ملزم بإعادة الأموال لأصحابها.
  5. تقديم الفرصة المثالية للعديد من العملاء عديمين الخبرة في الاستثمارات وتشغيل الأموال الخاصة بهم وكذلك الحصول على الأرباح.

### أهداف المصارف:

الهدف الأساسي لجميع المصارف هو تعظيم رأس المال الأساسي للبنك كذلك تسعى المصارف إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح وتوسيع النشاط المصرفي فالهدف من العمل هو ربحي.

### وظائف المصارف: -

إن للمصارف دورا مهما في إنعاش وإنقاذ اقتصاد الدول و أهم الوظائف التي يمكن ان تقدمها هي (محمد عبد الفتاح، ص25) :

1. قبول الودائع: وهو إحدى أهم الوظائف الأساسية للمصارف يودع بموجبها العميل مبلغا ماليا في حسابه لدى المصرف.

2. منح القروض والسلف: يقوم المصرف بتسليف عملائه على أساس الوقت وتحديد سعر فائدة بالإضافة الى تقديم القروض لغير عملائه أيضا على أساس فائدة تؤمن الربح للمصرف.

3. خدمات الوكالة : يقدم بموجبها المصرف خدمات بالنيابة عن عملائه من خلال تفويض رسمي من العميل مثل إدارة المحافظة المالية أو تحويل الأموال أو تحصيل الشيكات بالإضافة إلى المدفوعات والتحويل.

4. خدمات الصالح العام أو المنفعة العامة: مثل إصدار خطابات الاعتماد وتأمين الأسهم وشرائها وبيعها وتداول العملات الأجنبية والذهب وتقرير المشاريع.

5. خدمات دفع الفواتير: يستطيع الأفراد اللجوء للبنوك لدفع الفواتير المستحقة عليهم مثل الكهرباء والماء والإنترنت والهاتف.

### ماهية التنمية الاقتصادية:

### مفهوم التنمية الاقتصادية:

إن مصطلح التنمية واسع، ولهذا من الضروري أن يكون لدينا تعريف محدد ومقبول ولقد اختلفت الآراء عند الاقتصاديين والكتّاب حول مفهوم التنمية إلا أنها اجتمعت على أن

التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتجاوزت بذلك مفهوم النمو الاقتصادي وبالتالي هناك عدة تعاريف منها: -

1. عرفت التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجزهرية في البنيان الاقتصادي (مدحت القرشي، 2007، ص122)

2. هي عملية حصر لكافة الموارد المادية والمالية والبشرية على المستوى القومي، ثم إيجاد الطرق الممكنة لاستخدام هذه الموارد أكفأ استخدام ممكن بما يتفق مع أكبر معدل للتنمية والتقدم الاقتصادي بما يعود على المجتمع بالخير والرفاهية وهي عملية تستهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد (أحمد محمد، 2014/2013، ص27)

3. هي مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قوته الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية (خشيب، بدون سنة نشر، ص60)

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع  
Human and Community Studies Journal

#### أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم وبالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة. وسنعرض فيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية (محمد عبد العزيز، 1986، ص64)

**1. زيادة الدخل القومي:** تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وتزايد نمو عدد سكانها ولا سبيل للقضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي. والدخل القومي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وليس هناك شك في زيادة الدخل

القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان إنما تحكمها عوامل معينة، كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية.

**2. رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان.

**3. تقليل التفاوت في الدخل والثروات:** هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع الدخل والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي، وهذا التفاوت من توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين : حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع .

**4. تعديل التركيب النسبي:** هناك أهداف أخرى أساسية للتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي ، ونعني بذلك عدم قدرة البلاد الاعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي، ويجب على سبيل المثال البحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في بلادنا لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير .

### عناصر التنمية:

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات أو المستلزمات، التي يجب الاهتمام بها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة، ونذكر منها ما يلي (حسام الدين، 2013/2014، ص64):

**أ: تراكم رأس المال:** يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، إن جوهر تراكم رأس المال يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع.

**ب: الموارد الطبيعية:** تعرف الموارد الطبيعية "بأنها كل العناصر الأصلية التي تؤلف الأرض أو موارد الأرض وتعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية على أنها أي شيء وجدته الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته"

**ج: الموارد البشرية:** تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك.

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، ويأتي ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، وكون الإنسان غاية التنمية، فإن الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتقاء بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان ان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني، وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، وبالتالي كمنفعة منها .

**العوامل المساعدة على التنمية الاقتصادية (حسام الدين، ص70):**

**أ: عامل النمو غير المتوازن للتنمية:** - هذا العامل يعتمد على توجيه الاستثمارات نحو عدد محدد من القطاعات الاقتصادية أو الصناعية التي تتميز بالأهمية التنموية، تمنح هذه القطاعات المحددة تفوق استثماري وبعد ذلك يتم التحول نحو تطوير القطاعات والصناعات الأخرى، وتتحقق هذه المراحل المتعاقبة نتيجة لحدوث مشاكل خارجية عن

الاستثمارات السابقة في القطاعات السائدة، ففي هذا الصدد فإن نظرية النمو غير المتوازن تفرق بين نوعين من آثار الدفع مثل:

- صناعات ذات الدفع للخلف: صناعة الحديد والصلب، حيث تتطلب استخراج الخام وصناعة الفحم.

- صناعة ذات الدفع للأمام: صناعة البترول تؤدي إلى صناعة التكرير وكذلك صناعة البتروكيماوية.

**ب: عامل النمو المتوازن للتنمية:** - إن تطبيق أسلوب النمو المتوازن للتنمية والمبنى على أساس الدفعة القوية يرتكز على دفع معدلات النمو إلى أعلى، في جبهة تحريضية من قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك لكسر دائرة التخلف الاقتصادي حيث تؤسس الدفعة القوية بصفة عامة أمرين:

**الأمر الأول:** في ضرورة الطلب على العديد من المنتجات طلبا كبيرا إلى الدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج، وذلك لجني فوارق كبيرة الحجم في العديد من المجالات الإنتاجية.

**الأمر الثاني:** يتمثل في أنه لرفع الطلب على أية سلفة بعينها من الضروري أن ترفع مستويات الدخل بمعدل كبير في ربوع الاقتصاد الوطني كل هو يمكن تحقيق ذلك في ظل برنامج شامل ضخم للاستثمار فقط.

**استراتيجيات التنمية الاقتصادية:**

- يمكن تعريف إستراتيجية التنمية على أنها (مجموعة من المعايير الموضوعية التي تحدد اتجاهات العمل والسياسات المنظمة له والتنظيمات والإجراءات التي ستعمل بها لبلوغ أهداف مرسومة في ضوء القيم والعادات التي يحددها المجتمع لنفسه (حسام الدين، ص 83) وعلى ذلك فإنه على الدولة أن تضع الإستراتيجية المناسبة لنظامها الاقتصادي والاجتماعي ولا تتبنى إستراتيجية معارة من دولة أخرى تختلف عنها في أهدافها واحتياجاتها ومواردها وقيمتها الاقتصادية والاجتماعية، وبما أن قيم المجتمع وأهدافه واحتياجاته وموارده تتطور وتتغير بمرور الزمن فإن الإستراتيجية التي تتقرر للتنمية يكون لها محور زمني لا بد من تحديده وتكون إستراتيجية التنمية إما طويلة الأمد أو متوسطة الأمد حسب طبيعة الأهداف من جهة وحسب إمكانية تأمين الموارد اللازمة

- واستخدامها لبلوغ الأهداف المنشودة ولاشك في أن وضع الإستراتيجية المناسبة له أهمية في ترجمة الخطط إلى برامج تنفيذية وبالتالي يكون للتخطيط الاقتصادي دورها في عملية التنمية وتتقسم الاستراتيجيات حسب نوع النشاط الى :
1. الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية.
  2. الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية.
  3. إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية.
  4. إستراتيجية الحاجة الأساسية.
  5. إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة.
  6. إستراتيجية التنمية المستقلة.

#### الجانب العملي:

#### أسلوب جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة أسلوب المقارنة حيث تم استخدام جميع البيانات والمعلومات التي تخدم هذه الدراسة.

*Human and Community Studies Journal*

مجتمع الدراسة: بناء على مشكلة الدراسة فأن مجتمع الدراسة تمثل في جميع ملفات العملاء المقدمة المصرف التنمية خلال سنة 2009/2006م.

#### التعريف بمصرف التنمية:

#### أولاً/ ما هو مصرف التنمية:

شركة مساهمة ليبية تأسست بناء على القانون رقم 8 لسنة 1981م وهي شركة ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة مقرها مدينة طرابلس وتتبع أمانة الخزانة وتمارس الشركة نشاطها طبقاً لنظامها الأساسي وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون، وحدد رأس مال المصرف بمبلغ (100,000,000) مائة مليون دينار لبيبي، مقسم إلى (10,000) عشرة آلاف سهم، قيمة كل سهم منها (10,000) عشرة آلاف دينار مملوكة كلها للدولة، ويمتلك المصرف عدة فروع في مختلف المناطق من بينها مصرف

التنمية فرع - هون - والذي أفتتح بتاريخ 20 / 9 / 2001 م ويضم عدد 8 موظفين (صادرة عن مصرف التنمية).

ثانيا/ أهداف ومهام مصرف التنمية (صادرة عن مصرف التنمية):

1. تقديم القروض لتمويل الاستثمارات اللازمة لمشروعات القطاعات الإنتاجية في المجالات الصناعية والخدمية والسياحية وغيرها من المشروعات الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية وسواء كانت في شكل مشروعات جديدة أو توسيعات أو تحديثات لطاقت إنتاجية قائمة أو أعمال مساعدة لها.

2. توفير وتقديم المشورة لأية مشروعات ولو لم يمكن ممولاً لها.

3. استظهار الفرص الاستثمارية التي تساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل بما يخدم أغراض التحول ودراستها وعرضها على الجهات المختصة.

4. استقطاب المشاركات الأجنبية بهدف تمويل المشروعات الإنتاجية وفقاً للسياسة الاقتصادية.

ب. مهام مصرف التنمية: لمصرف التنمية عدة مهام نذكر منها:

1. الاقتراض من الجهات المحلية ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية التي تساهم فيها الدولة الليبية وغيرها من مؤسسات التمويل بغرض تمويل مشروعاته واستثماراته والاستفادة من خبرات المؤسسات الأجنبية.

2. إنشاء وامتلاك وشراء ورهن العقارات اللازمة لتحقيق أغراضه.

3. القيام بالدراسات والبحوث التي تخدم عمليات المصرف ونشاطاته واقتراح السياسات والبرامج التي تتماشى مع استراتيجية وأهداف خطط التحول.

4. تقييم المشروعات المقدمة لتمويلها تقييماً شاملاً ويعالج بالتفاصيل الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية وله في هذا الشأن إجراءات الدراسات اللازمة.

5. إصدار السندات وطرحها للاكتتاب العام وإصدار شهادات الاستثمار.

6. معالجة كل عمليات الائتمان والصراف الأجنبي.

ثالثاً: الخدمات التي يقدمها المصرف والجهات المستهدفة

1. توفير التمويل المالي اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية (قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل).

2. تقديم الخدمات الاستشارية لإقامة المشاريع الإنتاجية.
  3. تقديم الخدمات المصرفية التالية:  
فتح الحسابات الجارية فتح الاعتمادات المستندية تقديم خدمات خطاب الضمان المصرفية القيام بدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية  
ب. الجهات المستهدفة بالإقراض من قبل المصرف  
1. الخريجين الجدد والمسرحيين من القوات المسلحة.  
2. المتحولين للإنتاج من الوظيفة العامة والمبدعين والمخترعين وأصحاب الأفكار الجديدة.
- رابعاً: أنواع العقود التي يقدمها المصرف والمشاريع التي يقوم بتمويلها
1. عقد قرض مضمون برهن. 2. عقد التأجير التمويلي.
- ب. المشاريع التي يتم تمويلها من قبل المصرف ومنها
- أ. المشاريع الفردية والأسرية.
  - ب. مشاريع التشاركيات الإنتاجية.
  - ج. مشاريع الشركات والمنشآت العامة والمساهمة.
- خامساً: المراحل التي يمر بها ملف القرض في مصرف التنمية:  
يبين الشكل الآلية التي يتم فيها قبول المشروع بداية من تقديم الملف إلى قبول المشروع والموضح بالشكل رقم (1) التالي:



(شكل 1) المراحل التي يمر بها ملف القرض في مصرف التنمية

من خلال الشكل رقم (1) يتم توضيح المراحل والتي تبدأ بعملية تقديم المستندات من العميل وفق الشروط المطلوبة والمعتمدة من مصرف التنمية فرع هون حيث يتم استلام جميع الملفات المقدمة من العملاء والتي تحتوي علي مستندات للحصول علي قرض من قبل موظف مختص بداخل الفرعية بعد ذلك مراجعة جميع الملفات المقدمة من العملاء من حيث استكمال ملفاتهم من عدمه ففي حالة تم استكمال المستندات المطلوبة

ومراجعتها يتم دراسة جدوى لهذه المشاريع المقدمة وتحال بعد ذلك إلى لجنة إقراض الفرع حيث تتم مراجعة جميع الملفات والتي يشترط فيها أن لا تقل عن خمسة ملفات حتى تجتمع عليها اللجنة وهنا تتم الموافقة المبدئية داخل الفرع علي الملفات من قبل إدارة الدراسات والقروض يتم تحويلها إلى لجنة الإقراض المركزية وهي التي لها السلطة العليا في اتخاذ قرار قبول المشروع من عدمه، ففي حالة قبول الملفات يتم اعتماد محضر بهذا الخصوص وتقسّم الملفات من حيث قيمة القرض والجهة الموافقة عليها إلى :

1- قيمة القرض أقل من أو تساوي 50 ألف دينار تتم الموافقة عليه من الفرع.  
2- قيمة القرض أقل من أو تساوي 200 ألف دينار تتم الموافقة من قبل لجنة الإقراض المركزية.

3- قيمة القرض أكثر من 200 ألف دينار يتم تحويله إلى لجنة الإدارة المركزية لتتم الموافقة عليه.

بعد هذه المرحلة يتم تحويل جميع الملفات التي تمت الموافقة عليها سواء من قبل الفرع أو اللجان يتم إحالتها إلى المكتب القانوني لإصدار القرار والتعاقد ويقوم المكتب بدوره بفرز الملفات حسب نوع الاستثمار محلي أو مورد.

- في حالة الاستثمار المحلي يتم تحويلها إلى إدارة الشؤون المالية لتمويل المشروع.

- في حالة الاستثمار الخارجي أو المورد يتم تحويلها إلى إدارة العمليات المصرفية بالمركز.

بعد ذلك يتم تحويل كل من الحاليتين إلى إدارة المتابعة والتفتيش لمتابعة المشروع بشكل تام من حيث سير عمل المشروع وعملية تحصيل الأقساط بشكل دوري.

#### إجراءات متابعة المشروع بعد عملية التمويل

- أن يراجع عقود الموردين والمقاولين قبل أن ترتبط بها إدارة المشروع وأن يبدئ رأيه ومشورته بشأنها.

- أن يقوم بالتفتيش على أعمال وحسابات وسجلات المشروع أثناء مراحل التنفيذ، وأن يتابع نشاط المشروع بعد تنفيذه ويطلع على دفاتره، ويتأكد من حسن تسيير

إدارته بما يضمن قدرته على الوفاء بالتزاماته وتحقيق المستهدف من إنشائه، وذلك كله دون الإخلال بما تختص به في هذا الشأن الجهات الأخرى طبقاً للتشريعات النافذة.

- أن يراقب مراحل السحب من القروض وأن يتأكد من صرفها فيما منحت لأجله من أغراض، كما له أن يوقف القرض كلياً أو جزئياً إذا أحل المقترض بشرط من شروطه أو تبين للمصرف حدوث انحرافات من شأنها الإضرار بأهداف القرض كما يجوز للمصرف في هذه الحالة أن يطلب السداد الفوري للقرض وأخذ الإجراءات اللازمة لذلك.

دراسة تطبيقية لمقارنة نشاط مصرف التنمية فرع هون والتي سيتم عرضها في عدة جداول وأشكال توضح كل سنة:

الجدول رقم (1) لتوضيح عدد المتقدمين للمصرف والمبالغ الممنوحة لأربع سنوات

السنوات	2006	2007	2008	2009
عدد الملفات المقدمة	61	56	27	22
عدد الملفات المؤهلة	10	9	7	13
مبالغ القروض الممنوحة	883,860	2,340,742	677,187	1,828,117

يوضح الجدول السابق عدد الملفات المقدمة وعدد الملفات المؤهلة ومبالغ القروض الممنوحة لأربع سنوات متتالية وهي 2006\_2007\_2008\_2009م وسنعرض توضيح عن كل سنة كما يلي:

- سنة 2006م كانت عدد الملفات المقدمة من قبل عملاء مصرف التنمية فرع هون للحصول على قرض لتمويل المشروعات 61 ملف وعند التدقيق في المستندات المطلوبة ومراجعتها ودراسة الجدوى لهذه المشاريع من قبل جهات الاختصاص بالفرع تمت الموافقة على 10 ملفات فقط بقيمة مالية تبلغ 883,860 د.ل.

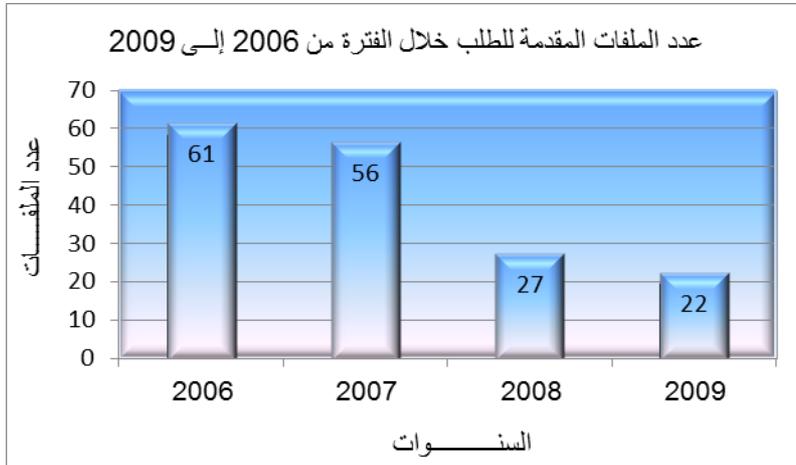
- سنة 2007م فقد كانت عدد الملفات المقدمة من قبل عملاء مصرف التنمية فرع هون للحصول على قرض لتمويل المشروعات كانت 56 ملف وعند دراسة هذه الملفات

ومراجعتها من قبل جهات الاختصاص في هذه السنة تمت الموافقة على عدد 9 ملفات بقيمة مالية تبلغ 2,340,742 د.ل.

- أما في سنة 2008م فقد كانت عدد الملفات المقدمة للحصول على تمويل لمشروعاتهم من قبل مصرف التنمية فرع هون كانت 27 ملف حيث تمت الموافقة على 7 ملفات من قبل الجهات المختصة بقيمة مالية تبلغ 677,187 د.ل.

- وفي سنة 2009م كانت عدد الملفات المقدمة للحصول على تمويل هي 22 ملف وقد تمت الموافقة على 13 ملف من قبل جهات الاختصاص لمصرف التنمية فرع هون من حيث مراجعة استكمال المستندات المطلوبة ودراسة الجدوى لهذه المشاريع بقيمة مالية تبلغ 1,828,117 د.ل.

والشكل التالي يوضح التطور والفروق بين السنوات الأربعة من حيث الملفات المقدمة:



شكل (2) عدد الملفات المقدمة للطلب

كما نلاحظ في الشكل رقم (2) من خلال الرسم البياني الارتفاع الملحوظ في عدد الملفات المقدمة للحصول على قرض من قبل عملاء البنك في سنة 2006م كانت 61 ملف وسنة 2007م كانت 56 ملف حيث نلاحظ في هاتين السنتين ارتفاعا ملحوظا في طلبات الحصول على القرض وكان السبب يرجع إلى الانخفاض في سعر الفائدة حيث كانت 2% مما أدى إلى الزيادة في طلبات الحصول على القروض. أما في سنة 2008 و2009م فكانت عدد الملفات المقدمة للحصول على قرض قد انخفض إلى 27 و 22

ملف على التوالي حيث يرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع في سعر الفائدة حيث وصلت إلى 5% فيهاتين السنتين ونستنتج من ذلك أنه كلما انخفض سعر الفائدة زاد الطلب في الحصول على القروض من قبل العملاء. أما الشكل رقم (3) فهو يوضح عدد الملفات المؤهلة للتمويل خلال الفترة من 2006 إلى 2009م



شكل (3) عدد الملفات المؤهلة للتمويل

وكما نرى في الشكل رقم (3) أن هناك تذبذب في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستثمار الممنوحة من قبل مصرف التنمية فرع هون مقارنة بالشكل رقم (2) نجد أن هناك ارتفاعا ملحوظا في عدد الملفات المؤهلة للتمويل في سنة 2009م وذلك بسبب عدم استكمال بعض المستندات وفق الشروط المطلوبة من العملاء للحصول على قرض في نفس السنة أدي إلى نقل الملف إلى السنة التي تليها وأن أغلبها تم استكمالها في سنة 2009م ونستنتج من انه لا يمكن تحديد عدد الملفات المؤهلة للتمويل لكل سنة على حدا.

الشكل التالي يوضح تطور القروض الممنوحة من قبل البنك خلال الأربع سنوات:



شكل (4) تطور القروض الممنوحة من قبل مصرف التنمية

تم التوضيح في الشكل (4) أن هناك تذبذباً في مبالغ القروض الممنوحة من قبل المصرف ففي سنة 2006م كانت قيمة القروض الممنوحة 883,860 دينار ليبي، أما في سنة 2007م فإن قيمة القروض الممنوحة ارتفعت حيث بلغت 2,340,742 دينار ليبي، وفي سنة 2008م انخفضت قيمة القروض إلى 677,187 دينار ليبي، أما في سنة 2009م ارتفعت قيمة القروض الممنوحة عن سنة 2008م حيث بلغت قيمتها 1,828,117 دينار ليبي.

بعدما تم توضيح هذا الشكل ومن خلال المقارنة بين الأشكال الثلاثة السابقة نستنتج الآتي إن البطء في إتمام الإجراءات من قبل المصرف والتأخر في إتمام المستندات من قبل العملاء من جهة واختلاف نوع النشاط من جهة أخرى أحدث تذبذباً بين السنوات.

ب. أحدي المشاريع الذي تم تمويله من قبل مصرف التنمية فرع هون:

من أجل الإيضاح أكثر للطريقة أو الكيفية التي تتم بها منح قرض من أجل تمويل مشروع ما أردنا الحصول على ملف قرض مؤسسة لتعرف ميدانياً على مختلف الإجراءات المالية والإدارية المتبعة للحصول على هذا النوع من القروض.

#### ❖ تقديم الجهة الطالبة للقرض

• المؤسسة: تشاركية الواحة لصناعة الزلط

• النشاط: مؤسسة إنتاجية

- الشكل القانوني: تشاركية
  - مجال النشاط: إنتاج الزلط
  - الموقع: سوكنه
  - ❖ تقديم المشروع
- يتعلق المشروع بتمويل مؤسسة متوسطة لغرض إنشائها من أجل زيادة إنتاج الزلط، حيث تقدر تكلفة المشروع بقيمة 700,000 دل تقسم على الأقساط النصف سنوية لمدة 6 سنوات وبقيمة فائدة 2%.
- ❖ الضمانات المقدمة للمصرف
  - رهن الآلات والمعدات.
  - تقديم الصكوك بقيمة القرض والتأمين الشامل للمشروع لصالح المصرف طيلة مدة القرض.
  - ❖ نتائج المشروع :
  - توظيف 14 شخص وذلك وفقا لشرط المصرف في المشاريع التشاركية بأنه يحق لكل شريك المساهمة بقيمة 50.000 دل فقط وعلى هذا فإن قيمة القرض الممنوح هو الذي يحدد عدد المساهمين.
  - كانت ربحية المشروع أكثر من المتوقعة بحيث له القدرة على تسديد القرض وكامل المستحقات خلال فترة زمنية قصيرة لو استمر تشغيله لسنوات متواصلة.
  - تم تغطية احتياجات المنطقة بالكامل خلال فترة اشتغال المشروع.
  - كان لهذا المشروع القدرة على تغطية نفقات العاملين طيلة فترة اشتغاله.
  - زاد الإقبال من قبل العناصر البشرية على العمل في هذا المشروع نظرا لنجاحه في ذلك الوقت.
  - كان للمشروع دور فعال في دفع عجلة التنمية.

## الخاتمة

### نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة التطبيقية والواقعية لمصرف التنمية (فرع هون) تبين الآتي: -

- 1- إن المصارف تساهم بشكل ملحوظ في دفع عجلة التنمية.
  - 2- تقوم المصارف بجمع المدخرات بهدف إعادة استثمارها في مشاريع تنموية وكذلك تسهيل المعاملات التجارية عن طريق التقنيات الخاصة بها.
  - 3- يقوم مصرف التنمية بدور إيجابي في تمويل المشروعات وهذا ما يؤدي إلى الرفع والتطوير بعجلة التنمية الاقتصادية.
  - ومن خلال دراستنا للبيانات الصادرة عن مصرف التنمية من سنة 2006 إلى 2009 م نستنتج
  - أنه كلما انخفض سعر الفائدة على القروض كلما زاد الطلب على التمويل كما هو موضح في الشكل (2).
  - البطء في إتمام الإجراءات من قبل المصرف وإكمال المستندات من قبل عملاء المصرف مما أدى إلى التداخل بين السنوات في عدد الملفات المؤهلة كما هو موضح في الشكل (3).
- التوصيات :**
- 1- تفعيل أساليب التمويل للمشاريع الاستثمارية لإبراز دور المصارف التنموية في توفير الاحتياجات اللازمة لهذه المشاريع.
  - 2- إيجاد آلية جديدة من شأنها الإسراع في إتمام الإجراءات المتعلقة بالحصول علي قرض مصرفي.
  - 3- توحيد سعر الفائدة لكل سنة على حده حتى يتسنى مقارنة السنوات ببعضها البعض والتخلص من التداخل بين السنوات لتسهيل عملية دراستها.
  - 4- التشديد على العملاء بإحضار المستندات المطلوبة في أقصر وقت ممكن وتحديد فترة زمنية معينة لاستقبال مستندات العملاء بشكل شهري أو سنوي بحسب ما يتناسب مع آلية عمل المصرف.
  - 5- العمل على تشجيع ودعم هذا النوع من النشاطات وهو مشروع (الكسارة) لما له من دور في رفع التنمية وتوفير فرص عمل جديدة للشباب الباحثين عن العمل.

## المصادر والمراجع :

### أولاً/ الكتب:

- 1- أحمد محمد إسماعيل، برج التنمية الاقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الإسلامي دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013\2014م.
- 2- الموسمي ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي \_المؤسسات النقدية \_البنوك التجارية \_البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجماعة، الإسكندرية 2000م.
- 3- خشيب جلال، النمو الاقتصادي، شبكة الالوكة، بدون ذكر السنة،
- 4- سامر جلدة، البنوك والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م.
- 5- عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002 \ 2003 م.
- 6- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2007.
- 7- محمد عبد الفتاح الصيرفي إدارة البنوك دار المناهج للنشر والتوزيع عمان 2006 م.

### ثانياً: الرسائل والمذكرات:

1. حسام الدين بن طاهر، دور البنوك التجارية في تشجيع التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014م
2. محمد عبد العزيز عجميه وصبحي تادريس قريصة، مذكرات في التنمية والتخطيط الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية 1986م.
3. الصادق سعيدات وتومي زرياني وقرعاني، دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2012/2013م.